خلال ندوتها المفتوحة تحت عنوان «إني أراك كما أهواك يا وطني»

# الهاشم: نحتاج إلى حكومة تقود ولا تقاد.. وشعب الكويت لن يكفر بالديمقراطية

■ تفشي البطالة بين الشباب في بلد يتمتع بفوائض كبيرة في المال غريب ومستنكر

■ السلطة التنفيذية مترددة في اتخاذ القرار ولا تعمل وفق آلية محددة ولا يمكنها الإنجاز

صفاء الهاشم متحدثة

علي الراشد يلقي كلمته

معصومة المبارك متحدثة

كتب مصطفى كامل

استنكرت مرشحة الدائرة الثالثة صفاء الهاشم ما يشوب العرس الديمقراطي من فساد يتمثل في الطائفية والقبلية والمال السياسي، فضلا عن تكاتف غير مسبوق بين قطب سياسي وبعض المرشحين.

ودعت الهاشم خلال ندوتها المفتوحة مساء أمس الأول تحت عنوان «إني أراك كما أهواك يا وطني» في فندق الريجنسي الكويتيين الى عدم الكفر بالديمقراطية نتيجة أفعال البعض مشيرة الى «انهم يريدون ايصالنا الى اليأس ليتمكنوا ويعملوا على تهميش الطوائف والطبقة الأخرى المتوسطة».

وطالبت بحكومة قوية تقود ولا تقاد، مستهجنة سير الحكومة الحالية وراء مستشاريها دون التقدم بالبلد خطوة واحدة. وبيّنت أن المجلس المبطل استطاع الانجاز وتشريع عدد من القوانين التي تهم المواطن الا أنها ظلت دون تنفيذ حبيسة الادراج بعد ايصالها الى الحكومة، مضيفة «الحكومة غشتنا وكذبت علينا»، مشيرة الى قانون «صندوق الأسرة» كانجاز شعبي للمجلس، لافتة الى أن الحكومة «شوّهت» القانون من خلال المذكرة التفسيرة التي جعلت من تطبيقه أمرا صعبا، مشيرة إلى أن محافظ البنك المركزي اعترف بتقصير المركزي في الرقابة على البنوك خلال الفترة من 2002 وحتى 2008، لافت إلا انه حاول مرارا تعطيل القانون.

داعية الى رئيس وزراء شاب يتفهم قدرات البلد وشبابه، مؤكدة أنها من مؤيدي أن يكون رئيس الحكومة من أسرة الصباح، مشيرة الى أن الأسرة مليئة بالكفاءات من الشباب وقالت أنه تكن كل احترام الى الرئيس الحالي.

واستنكرت الهاشم تفشي مشكلة «البطالة» بين الشباب في بلد يتمتع بفوائض كبيرة في المال، فضلا عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل نتيجة اخفاق الدولة في التخطيط التنموي، مشيرة الى تراكم قرابة 27 ألف شابة وشاب دون الاستفادة من قدراتهم، وخلق فرص عمل سواء حكومي أو خاص، لافتة إلى أن ديوان الخدمة لا يسكّن التخصصات في مكانها الصحيح، مستهجنة تعيين متخصص في حل النزاعات السياسية كمدرس تربية دينية في وزارة التربية.

وتساءلت الهاشم ما العلاقة بين حل المجلس ووقف ديوان الخدمة للتوظيف؟ مستنكرة اصدار 9 مراسيم لتعيين وكلاء مساعدين من قبل مجلس الوزراء، في الوقت الذي يتم فيه ايقاف تعيينات الشباب.

وأبدت الهاشم امتعاضها من طريقة الحكومة في حل القضايا، مبينة وجود تردد في اتخاذ القرار الحكومي، وأوضحت أنها لا تعمل وفق آلية محددة، لافتة إلى أن الحكومة دون وضع استراتيجية واضحة، موضحة أنها كانت تذهب الى رئيس الوزراء ووزرائه لتقديم الحلول لبعض القضايا دون جدوى، مطالبة بضرورة ابعاد الهيئة للاصلاح ولكن لانهم لا يريدون العمل انتظروا ان يُبطل المجلس بأسرع وقت حتى يستمروا بمناصبهم، مشيرا الى اننا تقبلنا القرار بابطال المجلس اكراما لعين الكويت. من جانبها، قالت مرشحة الدائرة الأولى معصومة المبارك أننا نحتفل اليوم بمسيرتنا في اتجاه العرس الديمقراطي، لافتة إلى أن البعض حاول تشويه هذا العرس وأن ثمة تشوهات كثيرة إمتدت لدوائر عدة.

وأضافت المبارك «هناك حملة لبث الإحباط في النفوس وهناك من يبيع الوطن وهو لا يستحق أن يكون له وطن ولا يكون بيننا، مؤكدة أن العبث أصبح غير مسموح لنبذ الطائفية فكلنا كويتيين، فلماذا هذا المخطط الإقصائي والقبلي والطائفي؟ فكلنا للكويت والكويت لنا».

وثمنت الدور الذي لعبته صفاء الهاشم خلال عضويتها في المجلس المبطل الأخير، لافتة إلى «أنها إنسانة مثابرة ورمز للعمل السياسي، لاسيما في تخصصها المتمثل في مجالات المال والإقتصاد.

وأشارت إلى منصبها كمراقبة في المجلس المبطل بالنزكية، لافتة إلى أنها كانت «ديناميو» متحرك وأن أي التزام في جلسات المجلس يعود لها حيث أنها كانت حريصة على دفع النواب من قاعة الإستراحة إلى قاعة عبدالله السالم لنقوم بدورنا كمشرعين، كما أن البعض كان يتململ لأنها دائما في حالة استنفار إلا انه لصالح البلد.

ولفتت إلى المناصب التي تولتها الهاشم في اللجان البرلمانية، مبينة أنها لم تصل للمقعد البرلماني من قبل الوجاهة ولكن بكل طاقاتها فهي زيّنت هذا المقعد كإمرأة كويتية جديرة بهذا المنصب. وأوضحت المبارك أن ثمة مقترحات قوانين في غاية الأهمية أقرها المجلس غير أنه وللأسف كعادتها فإن الحكومة تحبطنا بعدم تطبيقها وإنجازها.

## ■ الراشد: المجلس المبطل كشف «تسلل» الحكومة وأظهر عدم قدرتها على العمل

## ■ معصومة: هناك حملة لبث الإحباط وبيع الوطن ممن لا يستحق أن يكون مواطنا فيه

الحضور أثناء عزف السلام الوطني (تصوير: أحمد الهلهل)

التغيير المستمر في الوزراء يربك العمل ويؤثر سلباً على العملية التعليمية

# الحمدان: وزارة التربية تفتقد الخطة المستقبلية الواضحة المعالم

أكد مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان على ضرورة الاهتمام بعنصري الصحة والتعليم في منظومة التنمية الشاملة للدولة، مشيراً الى أن وزارة التربية من أهم الوزارات في العالم لأنها المعمل الرئيسي لإنتاج بناة الوطن.

وأضاف الحمدان في تصريح صحافي رغم الأهمية البالغة التي تتمتع بها وزارة التربية بين مختلف وزارات الدولة فإننا نلمس بشكل كبير افتقادها إلى خطة مستقبلية واضحة المعالم ومرنة يتم السير عليها لا تتغير بتغير الوزراء وهو ما انعكس سلباً على معدل تطور ونمو العملية التعليمية بشكل ملحوظ. وبين مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان أن التغيير المستمر للوزراء وتعاقب اكثر من وزير على وزارة التربية في مدة زمنية قصيرة يربك العمل فيها ويتسبب في كثرة الاجتهادات والتدخل المباشر في عملية التربية والتعليم والمناهج المقررة، ويعتمد بشكل مباشر على الفعل وردته، من دون التنظر في عواقب الأمور ومآلاتها.

وشدد الحمدان على ضرورة البدء في وضع خطة تعليمية تنبثق من الأبناء في المرحلة الأولى قبل دخول المدارس وتحديدا الحضانة، وبث روح المبادرة وتحمل المسؤولية والتنشئة الصحيحة، وتعليم مهارات الإبداع والتفكير والتركيب والتعليل وحسن الاستهلال وتدارك الهفوات والإدارة السليمة المستقبلية وتحريك مشاعر الانتماء والمواطنة، إضافة إلى المهارات الحسية والعملية التي يتم تنميتها منذ سن الرابعة. ويتم بعد ذلك الانتقال الى توسعة المدارك بحسب السن وزيادة الجرعات الفكرية والعقلية التي يشرف عليها متخصصون في مجالات التنمية البشرية ورعاية المواهب. وأكد الحمدان على ضرورة تاهيل الكوادر البشرية للعملية التعليمية على أن يسبق ذلك وضع الخطة الصحيحة ثم من بعدها يتم استقدام الكفاءات القادرة على تطبيقها وتدريسها، فهناك مواصفات خاصة بالمعلمين يجب العلم بها وتطبيقها على ارض الواقع. وكشف الحمدان عن وجود مواصفات يجب أن يتحلى بها المعلمون تشمل القدرات العلمية والشخصية، فأي خلل في أحدها ينعكس على الآخر. كما لفت الى وجود خطة لتاهيل المعلمين ومنحهم إجازات تعليم ورخصة للتدريس مثلها مثل المهن الأخرى، وهو ماسيصب في مصلحة الكويت والمواطنين جميعا، بالاضافة الى تنمية مهارات المعلمين من خلال الدورات التثقيفية والتدريبية والمتابعة المستمرة للأداء، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

حمود الحمدان

في طليعتها محاربة الفساد ومعالجة القضايا العاجلة

# المحيلبي: حزمة ملفات يجب على المجلس المقبل تبنيها لاسترجاع السلطة التشريعية للشعب

شدد مرشح الدائرة الخامسة جابر المحيلبي العازمي على أن هناك جملة من القضايا والملفات المهمة التي ينبغي على مجلس الامة القادم فتحها إذا كنا جادين حقا في استرجاع السلطة التشريعية للشعب واستعادة هيبتها.

وقال المحيلبي في تصريح صحافي أن أول الملفات التي يجب تبنيها من قبل المجلس الجديد هي محاربة الفساد وتأمين كل سبل المحافظة على المال العام حتى لا يكون مطمعا للفاسدين، فكم من ملفات وقضايا فساد أغلقت وحفظت نتيجة القصور الرقابي والتشريعي، ولذا فإنني سأعمل إذا وفقني الله ونلت شرف تمثيل الأمة على فتح هذه الملفات للحؤول دون أي اعتداء على حرمة المال العام.

وأضاف المحيلبي: كما ينبغي على البرلمان القادم أن يعمل على تفعيل وتطبيق المواد الدستورية لا سيما المادة «7» التي تنص على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين» وكذلك المادة 29 التي تقضي بان « الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدي القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، وذلك بما يضمن ترسيخ الحرية كحق دستوري أصيل لكل مواطن، وتعزيز ثقافة ومبادئ احترام القانون كاساس لتطور وتقدم أي مجتمع.

وإذ دعا المحيلبي إلى ضرورة تعديل قانون الانتخاب إلى صيغة تحقق العدالة النسبية بين المواطنين وبشكل يتوافق عليه غالبية الشعب الكويتي، أكد في الوقت ذاته على أن المجلس القادم يجب عليه أن يولي ملفات الصحة والتعليم والإسكان الأولوية بغية إيجاد حل شامل لها من حيث بناء مستشفيات جديدة وتطوير الحالية القائمة وتزويدها بأحدث المعدات وأمهر الكوادر الطبية، فضلا عن معالجة مشكلات التعليم في مختلف مراحله، وأخيرا العمل على إيجاد حل جذري شامل للقضية الإسكانية بعد أن تراكمت الطلبات الإسكانية وتجاوز عددها وفق آخر إحصائية 103 آلاف طلب، في وقت يعرف القاصي والداني أنه من المعيب على دولة مثل الكويت تنعم والحمد الله بخيرات وثروات كثيرة أن يعاني شعبها من الحصول على مسكن ملائم . وطالب المرشح المحيلبي أيضا بإعادة تقييم القسائم الصناعية وردم البحر أمام الشاليهات ليكون منتزها لجميع المواطنين وحقا لهم، وغيرها من القضايا التي تحتاج إلى أن تكون لها الأولوية في مجلس الأمة المقبل.

جابر العازمي